

Distr.
GENERAL

S/1994/435
14 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير إضافي من الأمين العام عن مسألةجنوب افريقياأولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقراري مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) و ٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخين ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ و ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، على التوالي. وهو التقرير الأول عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في إطار ولايتها الموسعة لمراقبة الانتخابات في جنوب افريقيا، ويغطي الربع الأول من عام ١٩٩٤. ويسلط هذا التقرير الضوء على الأعمال التحضيرية للانتخابات، ويفيد عن آخر التطورات في أنشطة البعثة الرامية إلى رصد العنف ونزع فتيل حالات التوتر. كما يركز على أعمال أفرقة البعثة في جميع أنحاء البلد.

ثانيا - سير العملية الانتقاليةألف - العملية السياسية

٢ - بعد انقضاء ما يزيد على ثلاث سنوات من المفاوضات المطولة، أسفرت العملية المتعددة الأطراف في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن مشاريع لأربعة قوانين أساسية تلاها فيما بعد مشروع قانون خامس. وسن البرلمان رسميا هذه القوانين، وهي قانون المجلس التنفيذي الانتقالي، وقانون اللجنة الانتخابية المستقلة، وقانون اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام، وقانون السلطة الإذاعية المستقلة، والقانون الانتخابي. وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كانت المفاوضات حول الدستور المؤقت قد اكتملت وسن البرلمان نصا متفقا عليه. بيد أن الدستور المؤقت لم يصدر رسميا بعد لاستمرار المفاوضات الرامية إلى إشراك جميع الأحزاب في العملية الانتخابية. إلا أنه لا بد من إصداره وإعماله قبل ٢٦ نيسان/ابريل ليتسنى إجراء الانتخابات.

٣ - والهيكل الانتقالية تعمل وتسير قدما في تنفيذ مهامها. والمشكلة الرئيسية التي تواجهها هي امتناع بعض الأحزاب السياسية عن المشاركة لعدم قبولها للدستور المؤقت. وقد بذلت محاولات، بالتالي، لضمان

اشترك هذه الأحزاب التي يتكون منها ائتلاف الحرية (ولا سيما حزب إنكاثا للحرية وأحزاب اليمين البيضاء) في العملية الانتقالية وانتخابات نيسان/أبريل.

٤ - وقد تكشفت هذه الجهود في الشهور الأخيرة وانطوت على مفاوضات ثلاثية بين الحكومة والمؤتمر الوطني الإفريقي والائتلاف. وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، قدمت الحكومة مجموعة من التعديلات المقترحة كان من الممكن أن تؤدي إلى اتفاق يضمن اشتراك الائتلاف. ولما أخفقت هذه المحاولة، أعلن السيد مانديلا في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ تنازلات أحادية الجانب من المؤتمر الوطني الإفريقي تألفت من مجموعة تعديلات للدستور المؤقت. وأيدت الحكومة مقترحات السيد مانديلا. وانعقد مجلس المفاوضات متعددة الأطراف في ٢٢ شباط/فبراير وأقر هذه التعديلات التي اعتمدها البرلمان في ٢ آذار/مارس ١٩٩٤.

٥ - ورغم شعور الكثيرين بأن التعديلات قد عالجت نواحي القلق لدى ائتلاف الحرية فقد رفض حزب إنكاثا للحرية الذي يرأسه الزعيم بوتيليزي هذه التعديلات رفضاً كاملاً فوراً، كما رفضها حلفاؤه في الائتلاف. واستمر الضغط من قبل الحكومة ومجتمع رجال الأعمال والزوار الأجانب والدبلوماسيين، طيلة الفترة المستعرضة، في محاولة إشراك ائتلاف الحرية، ولا سيما الزعيم بوتيليزي، في هذه العملية. وفي محاولة جديدة، اجتمع السيد مانديلا والزعيم بوتيليزي في دوربان في ١ آذار/مارس ١٩٩٤. وجاء في بيان مشترك صدر عقب هذا الاجتماع أن الطرفين اتفقا على أن يبحثا مع المسؤولين الرئيسيين لدى الطرفين إمكانية اللجوء إلى الوساطة الدولية لحل العقدة الدستورية المستعصية. ونتيجة لذلك، سجل حزب إنكاثا للحرية نفسه احتياطياً للاشتراك في الانتخابات. ولكن هذا التسجيل سقط عندما لم يقدم الحزب قائمة مرشحيه قبل انقضاء المهلة المحددة لذلك وهي ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤.

٦ - وفي ٢ آذار/مارس ١٩٩٤، كتبت إلى الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي مؤكداً أن نتيجة الاجتماع كانت تطوراً إيجابياً، ومجدداً الإعراب عن تأييد الأمم المتحدة للجهود التي يبذلونها لحل جميع المسائل التي لا تزال تعترض سبيل عملية إقرار السلم.

٧ - وأنشأ المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب إنكاثا للحرية فرقة عمل خاصة لتعزيز لجان السلم وتحسين الاتصال بينها للاتفاق على طرائق الوساطة الدولية. واجتمعت فرقة العمل عدة مرات وأعلن عن التوصل إلى اتفاق على اختصاصات الوساطة وأسماء الوسطاء. وذكر في وقت لاحق أن الأمر يستلزم إجراء مزيد من المحادثات لوضع الصيغة النهائية للاتفاق المتعلق بالاختصاصات.

٨ - وكان من المقرر أن يجتمع السيد مانديلا والملك غودويل زويليتيني في ١٨ آذار/مارس، ولكن الاجتماع لم يعقد خوفاً على سلامة السيد مانديلا بعد تغيير مكان الاجتماع من مكان خاص إلى مكان عام

في وجود عدة آلاف من الزولو. وبالإضافة إلى ذلك ساد شعور لدى المؤتمر الوطني الافريقي بأن الاجتماع العام لن يتيح فرصة إجراء مناقشة متعمقة للمسائل القانونية والدستورية التي تهم الملك. إلا أن الملك عقد اجتماعه العام وأدلى بتصريحات فسرهما البعض على أنها إعلان أحادي الجانب صادر عن مملكة زولو مستقلة. وقد أكد المسؤولون في حزب إنكاثا للحرية منذ ذلك الحين على أن الملك لم يكن يدعو إلى الانفصال.

٩ - وعلى الرغم من ذلك، أدى بيان الملك زويليتيني الذي يؤيد استعادة سيادة مملكة الزولو، إلى تعقيد الحالة. بيد أن الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي لا يزالان ملتزمين تماما بإقامة جنوب افريقيا متحدة.

١٠ - وطراً تغير مفاجئ على الحالة فيما يتعلق بالأعضاء الآخرين في ائتلاف الحرية. ففي بوفوثاتسوانا، حاولت اللجنة الانتخابية المستقلة إقناع الزعامة بالانضمام إلى العملية، كما فعل ممثلي الخاص من قبل، وباءت محاولتها بالفشل. وأدى تعنت إدارة ذلك الوطن إلى ثورة أفضت إلى الإطاحة بها ومصرع ٦٠ شخصا. وتحرك المجلس التنفيذي الانتقالي والحكومة بسرعة فتوليا زمام إدارة ذلك الوطن لاستعادة النظام والتحضير للانتخابات، وتم تعيين اثنين من المديرين ليضطلعوا سوية بإدارة الإقليم حتى إجراء الانتخابات.

١١ - وعقب أزمة بوفوثاتسوانا، استقال زعيم سيسكاي وحل محله مديرون عينهم المجلس التنفيذي الانتقالي. وانحل ائتلاف اليمين أيضا في أعقاب فشل تدخل حركة المقاومة الافريكانية في بوفوثاتسوانا. واستقال اللواء كونستانت فيليون أحد قادة الجبهة الشعبية من الائتلاف وسجل حزبا جديدا أطلق عليه اسم جبهة الحرية. ونجم هذا الصدع عن خلافات بشأن الخيارات، عسكرية أو سلمية، التي يؤخذ بها كطريقة لتحقيق هدف إنشاء "دولة الشعب".

باء - العنف السياسي

١٢ - سجل عدد الوفيات السياسية انخفاضا منذ تقريره الأخير، ويتبين من السجلات أن عدد الذين لاقوا حتفهم في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير والنصف الأول من آذار/مارس ١٩٩٤ بلغ ٦٠٠ شخص تقريبا مقابل ٦٠٥ أشخاص في تموز/يوليه ١٩٩٢ وحده حيث بلغ عدد القتلى ذروته. وانخفض المتوسط الوطني الشهري لعدد الوفيات العائدة لأسباب سياسية من ٣٦٦ شخصا في عام ١٩٩٣ إلى ٢٨٦ شخصا في أوائل عام ١٩٩٤. على أن الوفيات لا تزال تحدث بمعدل يقرب من ١٠ أشخاص يوميا، وتشمل الكثير من النساء والأطفال.

١٣ - ويتبين أيضا من أرقام لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا المتعلقة بالعنف السياسي أن ٩٥ في المائة من الوفيات السياسية في العام الماضي حدثت في منطقة بريتوريا وويتوتتراند وقال ومنطقة ناتال/كوازولو. والنسبة التقديرية هذه أعلى حتى من التقديرات الواردة في التقارير السابقة.

١٤ - وساعدت مبادرات السلم الأخيرة على الحد من الخسائر في الأرواح في منطقة بريتوريا - وويتوتتراند - فال من ١٤٢ شخصا في كانون الثاني/يناير إلى ٦٩ شخصا في شباط/فبراير. وفي إيست راند، انتهت شهور من الحرائق المفتعلة وسفك الدماء بعد وزع قوة دفاع جنوب افريقيا للعمل مع شرطة جنوب افريقيا. وقد وزعت قوة دفاع جنوب افريقيا استجابة لدعوات متكررة من زعماء المجتمعات المحلية والمؤتمر الوطني الافريقي إلى سحب وحدة الاستقرار الداخلي من هذه المنطقة، عقب ادعاءات بتورط هذه الوحدة في تصعيد العنف.

١٥ - وعدد الوفيات العائدة لأسباب سياسية أكثر في منطقة ناتال/كوازولو من أي مكان آخر. وقد وصل متوسطها إلى ١٦١ حادث وفاة في الشهر وليس هناك ما يشير إلى انخفاضها. وانتقل العنف من البلدات والمناطق الحضرية إلى المناطق الريفية من كوازولو، مثل ريتشموند، وكرايتون، وبولوير في ناتال ميدلاندز.

١٦ - وكانت بلدتا أوملازي وكواماشو الواقعتان في ضواحي دوربان مسرحا لنزاع محتدم بين حزب إنكاثا للحرية والمؤتمر الوطني الافريقي، حيث ترددت مزاعم تقول بانحياز الشرطة. وتسببت الاضطرابات في هاتين البلدتين في تشريد الأسر وهي تمنع العمال حاليا من السفر إلى أماكن عملهم. وأدى الخوف من أن حزب إنكاثا للحرية سيلجأ إلى تعطيل الانتخابات تماما إلى زيادة احتمال ازدياد مستويات العنف عما هي عليه الآن.

١٧ - وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤، سار عدة آلاف من الملكيين من قبائل الزولو، قيل إنهم من أنصار حزب إنكاثا للحرية، في مظاهرة طافت في شوارع جوهانسبورغ. وخرجت المسيرة عن نطاق السيطرة وبدأ إطلاق النار في عدة أنحاء من المدينة مما أدى إلى مصرع ٥٣ شخصا وإصابة عدة مئات بجراح.

١٨ - وأصدرت بعثات المراقبين الدوليين الأربع في جنوب افريقيا (الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والكومنولث، والاتحاد الأوروبي) بيانا أعربت فيه عن استيائها من تلك الأحداث وحشت الزعماء السياسيين بشدة على عدم السماح بقيام مسيرات، ما لم تكن منظمة كما يجب ولا يحمل أنصارهم المشتركين فيها أسلحة. وقالت إن الحكومة والأحزاب وقوات الأمن تتشاطر المسؤولية عن عدم العمل سويا لمنع العنف. وأكدت فضلا عن ذلك على أن العنف يحبط العمل الذي تقوم به اللجنة الانتخابية المستقلة

التي تسعى جاهدة إلى إنشاء الهيكل الأساسي اللازم لجعل التصويت في متناول جميع مواطني جنوب افريقيا الذين يودون ممارسة هذا الحق.

١٩ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، أعلن الرئيس دي كليرك حالة الطوارئ في جميع أنحاء مقاطعة ناتال/كوازولو، بما فيها إقليم كوازولو المتمتع بالحكم الذاتي. ورحب المؤتمر الوطني الافريقي بهذه المبادرة فيما استنكرها الزعيم بوتيليزي.

٢٠ - وفي بوفونثاتسوانا، ألقى اللوم على الجناح اليميني المتطرف في حوادث القتل العشوائي أثناء الاضطرابات الأخيرة. ولا يزال الجناح اليميني المتطرف يطلق تهديدات علنية بتعطيل الانتخابات، وقد اعتبر مسؤولا عن عدة حوادث عنف سياسي.

جيم - الترتيبات الانتقالية

٢١ - في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أوصى المجلس التنفيذي الانتقالي بتعيين القاضي جوهان كريغلر رئيسا للجنة الانتخابية المستقلة. وبعد بضعة أيام من ذلك، عين عشرة مفوضين آخرين وعدد كبير من الشخصيات البارزة من مختلف المهن والاتجاهات السياسية، يحظون بالاحترام بالاجماع لنزاهتهم وإخلاصهم في العمل. وعلاوة على ذلك، عين خمسة مفوضين إضافيين من غير أبناء جنوب افريقيا، أربعة منهم عينوا من قوائم قدمتها الأمم المتحدة وأمانة الكمنولث.

٢٢ - وكانت المديريتان التابعتان للجنة الانتخابية المستقلة المسؤولتان عن تنظيم الانتخابات ورصد العملية الانتخابية مستعدتان منذ أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. فقد عين المدير الأعلى للإدارة في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وعين المدير الأعلى للرصد في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ونظرا للمشاكل العملية التي يتعذر اجتنابها المرتبطة بإنشاء منظمة بحجم وتعقيد اللجنة الانتخابية المستقلة، فقد احتاجت المنظمات المركزية التابعة لمديرتي الادارة والرصد الى بعض الوقت لكي تصبح جاهزة للعمل تماما.

٢٣ - إن المهمة التي تواجه اللجنة الانتخابية المستقلة هي مهمة ضخمة. ففي العقود الأخيرة، لم يكن مسموحا سوى لأقل من ثلاثة ملايين ناخب بالاشتراك في الانتخابات على المستوى الوطني. ولكن في انتخابات نيسان/ابريل، هناك ما يصل إلى ٢٣ مليون شخص يحق لهم التصويت. وتنجم عن هذه الزيادة آثار إدارية وسوقية حاسمة بالنسبة للجنة الانتخابية المستقلة. فعليها أن تعين وتدريب نحو ١٥٠ ٠٠٠ موظف انتخابي. ويتعين أن يفني الموظفون بالحد الأدنى من التعليم ويلزم أن يكونوا ملمين باللغات الوطنية والمحلية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فقد أصبح العمل المطلوب من اللجنة الانتخابية المستقلة أكثر تعقيدا

نتيجة للقرار المتعلق باستخدام ورقتي اقتراع، ورقة للتصويت في انتخاب الجمعية الوطنية، والورقة الأخرى من أجل الهيئة التشريعية الإقليمية بالإضافة إلى التعقيدات المتعلقة بالجدول الزمني لتسجيل الأحزاب وإيداع القوائم الحزبية. وأخيرا يفرض العنف، ولاسيما في مناطق بريتوريا وويتوتراوند وفال، ونااتال/كوازولو تحديا خطيرا.

٢٤ - وأصدرت اللجنة المستقلة لوسائل الاعلام مبادئ توجيهية للاذاعيين وحملة التراخيص التجارية والمؤقتة. وترصد مديرية الإذاعة التابعة لها محطات الإذاعة والتلفزيون التابعة لهيئة إذاعة جنوب افريقيا فضلا عن حملة التراخيص الإذاعية (التجارية) الآخرين. وهي مسؤولة عن ضمان توزيع البرامج الإذاعية والتلفزيونية المخصصة للانتخابات الحزبية على الأحزاب الوطنية والإقليمية على أساس التناسب، وستبدأ الإذاعة من ٢٦ آذار/مارس إلى ٢٤ نيسان/أبريل، بحيث تنتهي قبل ٤٨ ساعة من إجراء الانتخابات. وترصد مديرية المنشورات التابعة للجنة المستقلة لوسائل الاعلام المنشورات وموارد الاتصالات الأخرى التابعة للدولة لكي تكفل عدم استخدامها لتعزيز أهداف الحملة الانتخابية لأي حزب سياسي.

٢٥ - وستدرس اللجنة المستقلة لوسائل الاعلام، من خلال مديرية الشكاوى التابعة لها، الشكاوى التي تقدمها الأحزاب السياسية أو المخالفات من جانب الإذاعيين الذين يجري تحديدهم عن طريق رصد وسائل الاعلام. وبالتالي فقد قررت أن الشكويين التاليين تمثلان عائقا خطيرا أمام تحقيق حرية وعدالة الانتخابات وقد قامت بإحالتهم إلى اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي لاتخاذ الإجراء المناسب: (أ) القرار الذي اتخذته إذاعة بريتوريا بالسماح بإصدار نداءات إلى أعضاء حركة المقاومة الأفريكانية لكي يحتشدوا "بكامل عدتهم القتالية" في مكاتب حركة المقاومة الأفريكانية في فنترسدورب لشن أعمال في بوفوثاتسوانا؛ و (ب) الشكاوى المقدمة من معهد حرية التعبير المتعلقة بتعرض الصحفيين للمضايقات في بوفوثاتسوانا أثناء الأزمة الأخيرة في ذلك الوطن.

٢٦ - وقد قامت اللجنة الانتخابية المستقلة بتسمية ثمانية أعضاء لعضوية مجلس الهيئة الإذاعية المستقلة في ١٦ آذار/مارس. وستقوم هذه الهيئة، التي هي مستقلة ودائمة، بوضع مدونة لقواعد سلوك المحطات الإذاعية وبحث التضارب في الملكية ودراسة الآثار المالية المترتبة على عدم إخضاع هيئة إذاعة جنوب افريقيا للوائح الحكومية.

ثالثا - أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا

ألف - الوزع والسوقيات

٢٧ - بعد موافقة الجمعية العامة على الميزانية اللازمة لتمويل توسيع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا^(١) في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أعطيت أولوية عليا لوزع المراقبين وموظفي الدعم وفي الوقت ذاته إجراء التحسينات اللازمة في مجال الدعم والسوقيات، ومن بينها النقل والاتصالات وأماكن الإيواء. ولغاية ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، كان قد جرى وزع ٦١١ موظفا دوليا، من بينهم ٢٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة، على ٩ أقاليم و ٥٦ إقليما فرعيا. وسيجري تدريب عدد إضافي يبلغ ٢٧٨ ١ من مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة في ثلاثة أماكن مختلفة في الفترة من ٢١ الى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ قبل وزعهم على الأقاليم قبل يومين من إجراء الانتخابات. أما وزع المراقبين الإضافيين البالغ عددهم ٦٠٠، كما هو متوقع في الفقرة ٩٢ من الوثيقة S/1994/16، فلا يبدو أنه يشكل في هذا الوقت هدفا واقعيا. وسيكون العدد الفعلي أقل من ذلك بكثير.

٢٨ - وفيما يتعلق بالنقل، أجريت دراسات استقصائية شاملة وأبرمت عقود مع شركات مختلفة لتأجير السيارات. وسيتوفر ما مجموعه ٣٢٠ ١ سيارة خلال فترة الانتخابات. وقد وفرت بعض الحكومات عددا صغيرا من السيارات، وإن كان قد قوبل بأقصى ترحاب، لفترات سابقة على الانتخابات وأثناء الانتخابات.

٢٩ - وقد وصل معظم معدات الاتصالات اللازمة لتكوين شبكة اتصالات تشمل البلد بأسره (محطتان للسواحل الأرضية و ٦٥ محطة للتقوية وأجهزة إرسال واستقبال لاسلكي) ويجري تركيبها. وستركب محطتا السواحل الأرضية في جوهانسبرغ ودوربان بمجرد أن تتلقاهما بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. ونتيجة لذلك، فإن شبكة الاتصالات بدأت في العمل بصورة جزئية منذ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ومن المتوقع أن يجري تشغيلها بالكامل قريبا.

٣٠ - وقد أنشئت مكاتب لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في سبع مدن إقليمية إضافية علاوة على جوهانسبرغ ودوربان وفي مركزين دون إقليميين، وقد وصل عددها إلى ١١ مكتبا. وقد اختيرت هذه المواقع لتناظر المراكز الإقليمية ودون الإقليمية للجنة الانتخابية المستقلة. وقد تم شراء أثاث ومعدات المكاتب إما على أساس ترتيبات "إعادة الشراء" أو على أساس التأجير. وسيترتب على ذلك تقليل التكلفة الإجمالية للبعثة.

٣١ - ولم تقم البعثة بتأجير طائرة للاتصالات والاتصال على أساس تفرغها طول الوقت للبعثة. فتغطية جنوب افريقيا بخطوط الطيران التجارية تتيح من الناحية الفعلية القيام بجميع السفريات الرسمية بالجو. ولكن لتغطية الاحتياجات مخصصة الغرض أو العاجلة في المستقبل، دخلت البعثة في عقد مع شركة تأجير محلية أجرت منها مقداراً صغيراً من ساعات الطيران تستغلها حسب الطلب. ومن المتوقع أن يجرى وزع المراقبين الدوليين بالحافلات بصورة أساسية. وفي الحالات القليلة التي سيتطلب فيها الأمر السفر بالجو، فسوف يجرى ذلك باستخدام خطوط الطيران التجارية في مواعيدها العادية. وتسعى حالياً بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا إلى استئجار ثماني طائرات عمودية خفيفة وطائرة صغيرة واحدة ثابتة الجناحين لتستخدم على مدى فترة الانتخابات التي تستمر ثلاثة أيام. وسوف تستخدم هذه الطائرات من أجل عمليات الإجلاء لأسباب طبية وإجلاء المصابين والاستجابة السريعة للمناطق التي تنشأ فيها مشاكل وعمليات الإجلاء إذا لزم الأمر. وقد استأجرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا أيضاً طائرتين عموديتين خفيفتين مجهزتين بأجهزة لاسلكية للتقوية، للتخليق خلال فترة الانتخابات لتوفير اتصالات لاسلكية معززة في المناطق التي يحتمل أن تنشب فيها متاعب.

باء - المشاورات التي أجراها الممثل الخاص للأمين العام

٣٢ - وصل السيد الأخضر الابراهيمي، ممثلي الخاص لجنوب افريقيا، إلى البلد بعد فترة قصيرة من تعيينه في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وعاد إلى نيويورك في وقت مبكر من السنة الجديدة لإجراء مشاورات وتولى مهام منصبه في جوهانسبرغ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٣٣ - ومنذ وصوله إلى جنوب افريقيا، أجرى السيد الابراهيمي مشاورات مع قادة الأحزاب السياسية الرئيسية تناولت الأعمال التحضيرية للانتخابات والحالة السياسية العامة والولاية الموسعة التي تضطلع بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وكان من ضمن القادة الذين التقى بهم السيد ف. و. دي كليرك، رئيس الدولة، والسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي؛ والزعيم مانغوسو بوтилиزي، رئيس حزب إنكاثا للحرية؛ والسيد كلارانس ماكوييتو، رئيس مؤتمر الوندويين الافريقيين لأزانيا؛ والسيد زاك دي بير، زعيم الحزب الديمقراطي؛ واللواء كونستانت فيليون، قائد جبهة الحرية؛ والسيد لوكاس منغوبي من بوفو ثاتسوانا. وكانت مسألة الأمن أثناء الانتخابات بوجه عام، وسلامة المراقبين بوجه خاص، من بين المسائل التي تصدرت جدول الأعمال في جميع المناقشات التي عقدها ممثلي الخاص.

٣٤ - وقد أجرى ممثلي الخاص مناقشات دورية مع القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة وزملائه من المفوضين بشأن العملية الانتخابية. كما أجرى مشاورات مع الدكتور أنطوني جيلدهوييز،

رئيس الأمانة الوطنية للسلم والقاضي ريتشارد غولدستون، رئيس لجنة التحقيقات في حوادث العنف والتخويف المرتكبة ضد الجمهور.

٣٥ - وأجرى ممثلي الخاص أيضا سلسلة من المشاورات مع الشخصيات الرفيعة الزائرة والدبلوماسيين الأجانب، ومن بينهم رئيس وزراء هولندا، والأمينان العامان لمنظمة الوحدة الإفريقية والكمونولث، ووزير خارجية السويد، والممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، والوزير الكندي لشؤون أمريكا اللاتينية وأفريقيا، فضلا عن وفود برلمانية من عدد من البلدان.

٣٦ - وحضر ممثلي الخاص، تلبية لدعوة من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، الدورة العادية العاشرة للجنة رؤساء الدول والحكومات المخصصة للجنوب الإفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، المعقودة في هراري في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وركزت الدورة على التطورات الأخيرة في جنوب إفريقيا، لا سيما الحالة في ناتال/كوازولو والاستعدادات لإجراء الانتخابات القادمة. وقد تبادل السيد إبراهيمي، عندما كان في هراري، الآراء مع الرئيس حسني مبارك رئيس مصر والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية، والرئيس روبرت موغابي، رئيس زيمبابوي والرئيس سام نجوما، رئيس ناميبيا، فضلا عن وزراء خارجية البلدان المشتركة.

جيم - تعزيز السلم ورصده

٣٧ - واصلت فرق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب إفريقيا متابعة الاجتماعات العامة والأحداث العامة الأخرى والتحقيق في وقوع حوادث تخويف والشكاوى ذات الصلة وعملت في تعاون وثيق مع هيكل السلم الوطنية ومع لجان السلم الإقليمية والمحلية. ومع ذلك فإن عدم وجود التزام من جانب الأحزاب السياسية قد أخل بعمل لجان السلم الإقليمية والمحلية أو جعله يتوقف تماما.

٣٨ - وفي عدد كبير من مناطق البلد، يبدو أن هياكل السلم لم تعد تعتبر لها أهمية فيما يتعلق بالعملية الانتقالية. ويرجع جزء من هذا الخلل إلى أن القادة السياسيين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية يركزون بما يكاد يكون تركيزا كاملا على الحملة الانتخابية وبالتالي يسحبون الممثلين الأقوياء من هياكل السلم. ومن العوامل الإضافية التي تساهم في ذلك المنافسة القائمة بين الأمانة الوطنية للسلم واللجنة الانتخابية المستقلة على الموارد البشرية النادرة (أي المراقبين المدربين) وإلى الشعور السائد بأنه لن تكون هناك حاجة لهياكل السلم بعد الانتخابات. ونتيجة لذلك، أخذت البعثة في العمل مباشرة، على نحو متزايد، مع فئات شتى في المجتمع ومن بينها الكنائس والمنظمات غير الحكومية وقوات الأمن.

٣٩ - وأصدرت لجنة غولدستون في غضون بضعة أشهر الماضية، نتيجتين رئيسيتين. وقد وردت الأولى في التقرير المؤقت الرابع للجنة المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وأفادت بوجود فرق اغتيال في قوة شرطة كوازولو. وكانت النتيجة الثانية عبارة عن تقرير مؤقت عن العنف السياسي الاجرامي الذي ترتكبه عناصر داخل شرطة جنوب افريقيا وشرطة كوازولو وحزب انكاثا للحرية، مؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤.

٤٠ - وقد زادت لجنة غولدستون من وحدات التحقيق التابعة لها من ٥ وحدات الى ١٥ وحدة لتغطية البلد بأكمله. ويتصل توسيع آخر لمهمة اللجنة بالتحقيق في أعمال العنف المرتبطة بالأنشطة السياسية التي ستحيلها إليها اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد أصبح هذا الترتيب ضروريا بالنظر الى أنه ليست لدى اللجنة الانتخابية المستقلة وحدات تحقيق خاصة بها.

دال - رصد العملية الانتخابية

٤١ - وفقا للتوصيات التي وردت في تقرير المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (S/1994/16)، جرى إنشاء شعبة انتخابية لتكون بمثابة أحد جناحي التنفيذ لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وقد ركزت الشعبة الانتخابية، في مراحل عملها الأولى، على وضع استراتيجيات وخطط لأداء المهام المزمع تنفيذها. وكجزء من هذه العملية، تقرر القيام مركزيا بمعالجة أغلب عمليات رصد تثقيف الناخبين والقوانين المتعلقة بوسائل الاعلام والعمليات القانونية المتصلة بالانتخابات.

٤٢ - ويقوم قسم شؤون الاعلام وتحليل وسائل الاعلام التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في جوهانسبرغ، يساعده الموظفون الإقليميون للبعثة، برصد كبريات الصحف الوطنية والإقليمية والمحلية والمجلات الأسبوعية والشهرية الصادرة باللغتين الانكليزية والافريكانية. ويجري التعبير عن أنشطة الأحزاب السياسية الرئيسية بأسلوب ينطوي على قدر معقول من الموضوعية والاسهاب من جانب وسائل الاعلام في جنوب افريقيا. وتحفل وسائل الاعلام المطبوعة في جملتها بالمقالات الانتخابية والافتتاحيات والملاحق ومواد تثقيف الناخبين. ويمكن اعتبارها عادلة، في حدود القيود المعترف بها.

٤٣ - وجرى أيضا تشغيل الهياكل المتوخاة للتنسيق الفعال لأنشطة مراقبة الانتخابات المضطلع بها من قبل منظمات حكومية دولية شتى. وتجتمع لجنة التنسيق، التي تتكون من رؤساء بعثات المنظمات الحكومية الدولية الرئيسية الأربع، والتي يرأسها ممثلي الخاص، بانتظام منذ اجتماعها الأول في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وكذلك تلتقي فرقة العمل التقنية التي تتكون من رؤساء الهياكل الانتخابية للبعثات الأربع وترأسها أيضا بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا. وأخيرا أنشئت وحدة العمليات المشتركة كفريق عامل دائم، ويتواجد موظفوها الآن في مواقع عملهم.

٤٤ - وقد أعارت وحدة العمليات المشتركة أولوية لتنفيذ البرامج التدريبية. وجرى حشد فريق يتكون من نحو إثني عشر مراقبا لوضع مواد واستراتيجيات التدريب الملائمة. وجرى تدريب موظفي البعثة، بما في ذلك موظفو برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وعقدت دورات لموظفي المنظمات الحكومية الدولية الأخرى كما كاد يكتمل الإعداد لتدريب المراقبين الذين سيصلون في المرحلة التي تسبق الانتخابات مباشرة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمهمة الأولى لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا والمتمثلة في مراقبة أعمال اللجنة الانتخابية المستقلة وأجهزتها في جميع نواحي ومراحل العملية الانتخابية، والتحقق من ملاءمتها لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل اللجنة الانتخابية المستقلة والقوانين الانتخابية، فإن البعثة على اتصال دائم باللجنة الانتخابية المستقلة منذ إنشائها. وجرى تيسير هذه العملية بخطوة مهمة اتخذتها اللجنة الانتخابية المستقلة تمثلت في التصديق على اتباع سياسة قائمة على الشفافية في جميع عملياتها. وبمقتضى قرار من لجنة التنسيق، دعيت اللجنة الانتخابية المستقلة الى ايفاد من يمثلها في اجتماعات لجنة التنسيق وفرقة العمل التقنية، وجرى تلبية هذه الدعوة في كثير من المناسبات. وقد مكن حضور ممثلي اللجنة الانتخابية المستقلة في اجتماعات فرقة العمل التقنية من تحقيق فعالية تنسيق المساعدة التقنية التي تقدمها مختلف بعثات المراقبة الحكومية الدولية الى اللجنة الانتخابية المستقلة. وأتيحت لممثلي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في فرقة العمل التقنية فرصة طرح الاهتمامات المتعلقة بالعملية الانتخابية بأسلوب بناء، وتقديم اقتراحات بشأن نهج تناول المشاكل التي قد يجري النظر فيها. وكانت استجابة اللجنة الانتخابية المستقلة لهذا التمثيل مواتية دائما.

٤٦ - كما دأبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا على الاضطلاع بولايتها في مجال تثقيف الناخبين واجراء تقييم لمدى ملائمة الجهود التي تبذلها اللجنة الانتخابية المستقلة والمنظمات غير الحكومية لتثقيف الناخبين استنادا الى عدد من النهج، منها تحليل المعلومات الواردة من المنظمات الرئيسية المضطلة بتثقيف الناخبين؛ ومراقبة عمل إدارة تثقيف الناخبين التابعة للجنة الانتخابية المستقلة والاتصال بموظفيها؛ وتقييم التغطية الاعلامية المضطلع بها في مختلف أنحاء البلد من خلال مبادرات وسائط الاعلام؛ وتحليل التغذية الراجعة الواردة من مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا في الميدان بشأن مبادرات تثقيف الناخبين.

٤٧ - ويجري حاليا باستخدام هذه النهج الاضطلاع بتقييم متواصل بشأن مدى كفاية شمول تثقيف الناخبين من حيث المعلومات الموضوعية المنقولة للناخبين المحتملين وكذلك من حيث التغطية الجغرافية. ويجري توجيه عناية خاصة للتحقق من أن تغطية المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة في المناطق الحضرية وقطاعات معينة من السكان، منها مثلا النساء وعمال المزارع والأميون، كانت تغطية ملائمة. وعند اكتشاف فجوات في التغطية سواء كانت فجوات جغرافية أم فيما بين فئات سكانية محددة، يجري

توجيه انتباه اللجنة الانتخابية المستقلة أو المنظمات ذات الصلة المضطلة بتثقيف الناخبين الى هذه الفجوات.

٤٨ - وفيما يتعلق بإصدار هوية للناخبين، فقد زود الموظفون الميدانيون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بمبادئ توجيهية لتقييم نوعية عمل مراكز إصدار بطاقات هوية مؤقتة للناخبين. وتشكل هذه المبادئ التوجيهية الأساس الذي تقوم عليه التقارير المنتظمة التي تقدم كل أسبوعين حتى اجراء الانتخابات. وقد سعت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا أيضا الى الحصول على معلومات بشأن بيانات دراسات استقصائية يمكن أن تستخدم في تحديد حجم أي نقص في الوثائق الملائمة فيما يتعلق بفئات محددة من الناخبين.

٤٩ - وأخيرا، جرى وضع مبادئ توجيهية واصدارها لكي يجري مراقبو بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا تقييما لاختيار محطات الاقتراع من قبل حزب إنكاثا للحرية، باعتبار أن ذلك يشكل عاملا بالغ الأهمية في كفالة تمكن الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في جو خال من الترويع وفي ظروف تكفل الوصول الى محطات الاقتراع دون قيود. ورغم أن التأخر في الانتهاء من وضع قائمة حزب إنكاثا للحرية الخاصة بمحطات الاقتراع المقترحة قد أعاق هذه العملية الى حد ما، فإن من المزمع أن يكون قد جرى بحلول أوائل نيسان/ابريل ١٩٩٤ زيارة جميع الأماكن التي يوجد بها محطات اقتراع.

٥٠ - وهناك عدد متزايد من الأنباء التي تفيد عن وقوع ترويع للناخبين. وينبغي أن تولي حملات تثقيف الناخبين تركيزا اضافيا لإقناع الناخبين بسرية الإدلاء بأصواتهم.

٥١ - ويقال إن بعض المزارعين وملاك المصانع الذين سمحوا بإقامة محطات اقتراع في أملاكهم يتعرضون للترويع. وتفيد الأخبار أيضا أن بعض مؤيدي الأحزاب قد أحرقت منازلهم على يد منافسيهم أو أنهم قد طوردوا الى خارج المدينة. وتأتي أنباء مثل هذه الحوادث أساسا من ناتال/كوازولو وشرق الكيب وشمال ترانسفال.

٥٢ - وينص قانون الانتخاب على استصدار حكم قانوني ضد الأحزاب التي يوقع مؤيدوها الاضطراب في التجمعات السياسية أو يروعون الناخبين. وانطلاقا من هذا الحكم، رفع الحزب الوطني والحزب الديمقراطي شكويين منفصلتين الى اللجنة الانتخابية المستقلة ضد المؤتمر الوطني الافريقي كما رفع المؤتمر الوطني الافريقي شكوى ضد حزب إنكاثا للحرية. وأبلغ عن وقوع عدد من الحوادث، منها إغلاق الأعمال التجارية والترويع والمضايقات والرجم في التجمعات السياسية، ويخشى من أن يؤدي ذلك، إذ استمر دون رادع، الى المزيد من العنف وازدياد الإصابات.

٥٣ - وقد نبه المؤتمر الوطني الافريقي في الأسابيع الأخيرة على مؤيديه علنا بالإقلاع عن ايقاع الاضطراب في اجتماعات الأحزاب السياسية المنافسة. وهدد باتخاذ اجراءات تأديبية ضد أي عضو من أعضائه يخل بمدونة قواعد السلوك الانتخابية.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٥٤ - شهدت الأشهر الثلاثة الماضية جهوداً مكثفة بذلتها الأحزاب السياسية المعنية وحكومة جنوب افريقيا لإقامة الهياكل الانتقالية التي جرت الموافقة عليها في المفاوضات متعددة الأطراف للمساعدة في تمهيد مضمار التنافس السياسي وخلق الظروف الكفيلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وحسب ما أشير اليه أعلاه، فإن جميع الهياكل الرئيسية - وهي المجلس التنفيذي الانتقالي واللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة المستقلة لوسائط الاعلام والسلطة الإذاعية المستقلة - قد انشئت ودخلت حيز التشغيل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٥ - وقد تحرك المجلس التنفيذي الانتقالي وحكومة جنوب افريقيا تدريجياً نحو الأخذ بأسلوب للعمل يعملان فيه بالترادف في التحضير للانتخابات. ويضم المجلس التنفيذي الانتقالي حالياً نسبة كبيرة من الأحزاب الـ ٢٦ التي اشتركت في عملية التفاوض متعددة الأطراف. ورغم الجهود المضنية التي بذلت لضمان اشتراك جميع الأحزاب في الانتخابات المقرر إجراؤها في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٤، فإنه يبدو أن حزب إنكاثا للحرية وحزب المحافظين ومعظم الأحزاب اليمينية المتطرفة لن تفعل ذلك.

٥٦ - وقد أنجزت اللجنة الانتخابية المستقلة الكثير منذ إنشائها في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ غير أنه ما زال أمامها عمل أكثر من ذلك بكثير. مثال ذلك أن اللجنة الانتخابية المستقلة أبلغت البعثة بأن الجدول الزمني لتعيين الموظفين الميدانيين لهذه اللجنة تعرض لتأخير كبير، مما سيكون أثره النهائي أن موظفي انتخابات المقاطعات لن يعينوا إلا قبل أسابيع، وربما أيام، من الاقتراع. وهذا أمر لن يتيح لهم سوى النذر اليسير من الوقت للتحضير للانتخاب، وبوجه خاص لاختيار موظفي الاقتراع وضمان حصولهم على التدريب المناسب.

٥٧ - ومما يثير قلقاً إضافياً مسألة تحديد مواقع محطات الاقتراع. وقد اضطرت اللجنة الانتخابية المستقلة الى الاعتماد على معلومات وحصلت عليها من مصادر شتى فيما يتعلق بمواقع محطات الاقتراع المحتملة، كما أن نسبة كبيرة من المواقع التي جرى تحديدها على هذا النحو قد تبين أنها غير متاحة، حيث يعود ذلك جزئياً الى تأخير وزع موظفيها الميدانيين. وقد أدى هذا الى تأجيل التاريخ الذي كان مزعماً في الأصل للإعلان رسمياً عن مواقع الاقتراع المقترحة، الأمر الذي أعاق اللجنة الانتخابية المستقلة عن

وضع خطط تفصيلية لسوقيات الاقتراع ووزع الموظفين. كما أنه أعاق البعثة عن التخطيط، عن طريق وحدة العمليات المشتركة، لوزع المراقبين.

٥٨ - كما أن المشاكل التي تكتنف انشاء هيكل ميداني وتحديد مواقع محطات الاقتراع أدت الى حدوث تأخير في وضع خطط شاملة لتجميع وتعبئة وتخزين وتوزيع المعدات والمواد الانتخابية الحاسمة الأهمية على نحو مأمون، وللتحرك والتخزين المأمونين لصناديق الاقتراع وغيرها من المعدات والمواد الحساسة في أثناء الاقتراع وقبل عد الأصوات مباشرة.

٥٩ - وبالإضافة الى ذلك، فنظرا الى التعقيد الذي يشوب الحالة السياسية والتوترات المستمرة، فإن الحكومة وإداراتها الأمنية والأحزاب السياسية لم تقدم للجنة الانتخابية المستقلة كل ما يحتاج اليه الأمر من مساعدة وتعاون لصياغة خطة طوارئ شاملة وملائمة من أجل توفير الأمن لمحطات الاقتراع والناخبين ومراقبي الانتخابات والمراقبين الحكوميين الدوليين والمراقبين غير الحكوميين الأجانب. وفي هذا الصدد، فإن قوة حفظ السلم الوطنية، التي كان مقررا أن يكون قوامها ١٠ ٠٠٠ فرد، لن يكون في مقدورها أن تقوم بوزع إلا ما يتراوح بين ٣ ٠٠٠ و ٤ ٠٠٠ فرد.

٦٠ - وقد نوقشت كل هذه المسائل وستستمر مناقشتها مع اللجنة الانتخابية المستقلة. وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا على اقتناع بأن هذه اللجنة تقدرها تمام التقدير وأنها تسعى الى تحسين الأمور. وانني أدعو كل من يعينهم الأمر الى أن يقدموا كامل التعاون للجنة الانتخابية المستقلة ضمانا لوضع الصيغة النهائية للترتيبات اللازمة في أقرب وقت.

٦١ - ولا يزال العنف السياسي يشكل تهديدا خطيرا للعملية الانتخابية. وما يدعو الى قلق خاص في هذا الصدد هو معارضة العملية الانتخابية من قبل حزب إنكاثا للحرية، ولا سيما في ناتال/كوازولو، ومن قبل الجناح اليميني المتطرف في المناطق التي يزعم أنها تشكل "دولة الشعب". ولا ينبغي أن يسمح للترويع والعنف والاستفزاز بحرمان شعب جنوب افريقيا من حقه المشروع في الانضمام الى مجموعة الدول الديمقراطية. ولكفالة حرية ونزاهة الانتخابات في جنوب افريقيا، أحث جميع المعنيين بالأمر على تجنب العنف وعلى المشاركة السلمية في العملية السياسية واحترام حق كل واحد في الإدلاء بصوته أو عدم الإدلاء به. ومن المهم أن تمد الحكومة اللجنة الانتخابية المستقلة بكل العون اللازم في صياغة خطة طوارئ شاملة وملائمة لتأمين محطات الاقتراع والناخبين ومراقبي الانتخابات والمراقبين الحكوميين الدوليين والمراقبين غير الحكوميين الأجانب.

٦٢ - وفي أعقاب موافقة مجلس الأمن على توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بقراره ٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أُعيرت أولوية عليا لوزع البعثة بالكامل وفي حينه. وقد تولى ممثلي الخاص مهام منصبه في جوهانسبرغ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وبحلول ٢٤ آذار/مارس، أي قبل الانتخابات بشهر، كان جميع المراقبين وموظفي الدعم التابعين للأمم المتحدة الذين نص على طلبهم في النهج التنفيذي الواردة تفاصيله في تقريره السابق قد جرى وزعهم في جميع الأقاليم والأقاليم الفرعية. وقد جرى الانتهاء من صياغة البرنامج التدريبي وخطة الوزع للمراقبين الإضافيين الذين سيصلون الى البلد قبل الانتخابات بأسبوعين.

٦٣ - ومن الواجب على جميع سكان جنوب افريقيا كفالة نجاح العملية الطويلة والمضنية التي شرعوا فيها لتحويل جنوب افريقيا الى بلد غير عنصري وديمقراطي وموحد من خلال اجراء انتخابات حرة ونزيهة. وستواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، استنادا الى النهج التشغيلي الذي اعتمده لها مجلس الأمن، بمساعدة شعب جنوب افريقيا في جهوده الرامية الى الدخول في عهد جديد من السلم والحكم الديمقراطي.

٦٤ - وختاما، أود أن أعبر للكمنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية بوجه خاص عن الشناء لما قدموه من مساهمات في الجهد الدولي التعاوني في جنوب افريقيا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لما قدموه لي ولممثلي الخاص من تعاون ومساعدة فيما يتعلق بالولاية التي اسندها اليّ مجلس الأمن بشأن جنوب افريقيا.

الحواشي

(١) A/C.5/48/67.

— — — — —